تركيا والقضية الفلسطينية ٢٠٠٦-٢٠١١م

الاستاذ المساعد الدكتور محمد حمزة حسين (*)
الاستاذ المساعد احمد عبد اسماعيل (**)
الدكتور احمد محمود علو السامرائي (***)

المقدمة

باتت تركيا لاعباً رئيساً في منطقة الشرق الأوسط بشكل حيوي مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تشرين الثاني عام ٢٠٠٢م، وذلك وفق التوجهات الاستراتيجية الجديدة التي بلورت نظرية تقوم على استثمار الجوار القريب، وتفعيل العمق الاستراتيجي من خلال تنشيط وتفعيل مجمل العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع العالمين العربي والإسلامي، دون الإخلال بالعلاقات الطيبة مع الجوار الأوربي، ولعل المواقف المتعلقة بقضايا المنطقة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، كشفت عن صورة تركيا الحديثة الجديدة.

قُسِم البحث إلى تمهيد وأربعة مباحث، درس التمهيد (وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم وتحول السياسة التركية شرقاً) في حين عالج المبحث الأول (موقف تركيا من فوز حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية عام ٢٠٠٦م)، أما المبحث الثاني فقد كُرِس لبحث موضوع (الدور التركي في أزمة الجندي الإسرائيلي المخطوف جلعاد شاليط)، أما المبحث الثالث فقد درس (المساعي التركية في تحقيق المصالحة الفلسطينية)، وأخيراً المبحث الرابع الذي كان بعنوان (تركيا والحرب والحصار (الإسرائيلي) على قطاع غزة).

(*) جامعة الحمدانية، كلية التربية.
(**) كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.
(***) كلية التربية، جامعة سامراء.

تمهيد: وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم وتحول السياسة التركية شرقاً.

تأسس حزب العدالة والتنميـــة Adalet Ve Kalknma Partisi في ١٤ آب ٢٠٠١م ويرأسه رجب طيب أردوغان Recep Tayyip[١]، ووصـــل الحزب إلى الحكم في تركيا في تشرين الثاني عام ٢٠٠٢م، وكان قد تم تشكيله من قبل النواب المنشقين من حزب الفضيلة الإسلامي الذي كان يترأسه نجم الـــدين أربكـــان Necmettin Erbakan[٢]، والذي تم حله بقرار صدر من محكمـــة الدســـتور التركية في ٢٢ حزيران ٢٠٠١م، وكانوا يمثلون جناح المجددين في حزب الفضيلة[٣].

يُصنف حزب العدالة والتنمية نفسه بأنه حزب محافظ معتدل، غير معاد للغرب، يتبنى رأسمالية السوق، يسعى لانضمام تركيا إلى الإتحاد الأوربي، وذو جذور اســـلامية وتوجه اسلامي لكنه ينفي أن يكون حزباً اسلامياً، ويحرص على ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية[٤].

---

(١) رجب طيب أردوغان: ولد في ٢٦ شباط ١٩٥٤م بمدينة اسطنبول، تخرج في كلية الاقتصاد– جامعة مرمرة، تقلد منصب عمدة استانبول للفترة ١٩٩٤–١٩٩٨م، ثم تقلد منصب رئيس وزراء تركيا الخامس والثلاثون منذ ١٤ آذار ٢٠٠٣م حتى ٢٨ آب ٢٠١٤م، ثم أصبح رئيس الجمهورية التركية الثاني عشر منذ ٢٨ آب ٢٠١٤م حتى الآن. منهل الهام عبدال عقراوي وآخرون، العلاقات التركية– الإيرانية ١٩٢٣–٢٠٠٣، دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ٢٠١٣، ص٤٣٩.

(٢) نجم الدين أربكان: ولد في ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٦م، تخرج من الجامعة التقنية في استانبول كمهندس عام ١٩٤٨م، انتخب عضواً في البرلمان التركي كمستقل عام ١٩٦٩م، وأسس عام ١٩٧٠م حزب النظام القومي، أصبح أربكان نائباً لرئيس الحكومة ووزير دولة عام ١٩٧٣م، ترأس حزب الرفاه التركي في عقد الثمانينيات، أصبح رئيس وزراء تركيا للفترة (٢٨ حزيران ١٩٩٦–٢٠ حزيران ١٩٩٧م) توفي في ٢٧ شباط ٢٠١١م. إريك زوركر، تاريخ تركيا الحديث، ترجمة: عبداللطيف الحارس، دار المدار الاسلامي، بيروت، ٢٠١٣، ص٥١٦.

(٣) تقرير معلومات رقم (١٧). تركيا والقضية الفلسطينية، اعداد قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٠، ص٣٢؛

Ali Resul Usul, Democracy in Turkey: The impact of EU Political Conditionality, (London, 2011), P. 33.

(٤) سعد عبدالعزيز مسلط، "المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا"، مجلة دراسات اقليمية، س(٢٥)، ع(١٢)، مركز الدراسات الاقليمية– جامعة الموصل، ٢٠٠٨، ص٢٦٦؛

E.J.Zurcher and H.van der linden, The European Union: Turkey and Islam, Amsterdam University Press, 2004, P. 51.

منذ أن وصل حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا، حدث نوع من التوازن في العلاقات التركية بين كل من (إسرائيل) والفلسطينيين، بل إن منحى تلك العلاقات مال لصالح نوع أكبر من التعاطف مع القضية الفلسطينية، وتزايدت الزيارات التركية الرسمية لفلسطين، ووجد حزب العدالة والتنمية نفسه في حالة شد كبيرة باتجاهين متعاكسين، فقاعدته الانتخابية تميل بشكل قوي إلى دعم القضايا العربية والإسلامية، وخصوصاً قضية فلسطين، وإلى معاداة (إسرائيل)، بينما يشعر الحزب أن هناك عوامل أخرى تفرض عليه استمرار علاقته بـ(إسرائيل) مثل النفوذ القوي للمؤسسة العسكرية التركية، ورغبة الحزب في علاقات متميزة مع أوربا، ودخول تركيا الإتحاد الأوربي، ثم إن التكوين العلماني الصارم للدولة، ونظامها القضائي، والنفوذ الإعلامي القوي للتيارات الأخرى تعوق تبني سياسات اسلامية أكثر وضوحاً وانفتاحاً[٥].

حاولت تركيا خلال عام ٢٠٠٥م تبني سياسات متزنة وفق معاييرها، ففي ٤ كانون الثاني ٢٠٠٥م، زار عبدالله غول **Abdullah Gul**[٦] وزير خارجية تركيا مقر السلطة الفلسطينية في رام الله، وقال غول بعد لقائه مسؤولين فلسطينيين إن ((الأساليب التي تستخدمها اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني والمتمثلة في الضغط والحصار لن تجلب الامن والراحة لها))، مُشدداً على إن اقامة دولة فلسطينية مستقلة هي الطريق الأمثل للسلام والأمن، وعد غول ترتيب (إسرائيل) لانسحابها من قطاع غزة مع السلطة الفلسطينية، ووضعه في سياق تنفيذ خريطة الطريق **Road Map**،

---

(٥) محسن صالح وبشير نافع (محرران) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٥، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٠٦، ص١١٦؛

Kerim Yildiz and Mark Muller, The European Union and Turkish Accession, pluto press, London, 2008, P. 45.

(٦) عبدالله غول: ولد بمحافظة قيصري في ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٠م، تخرج في كلية الاقتصاد– جامعة استانبول عام ١٩٧٢م، ثم حصل على الماجستير ثم ذهب لجامعة لندن لدراسة الدكتوراه في تطور العلاقات الاقتصادية، شغل منصب وزير الخارجية للمدة ١٤ آذار ٢٠٠٣م حتى ٢٨ آب ٢٠٠٧م، ثم رئيس جمهورية تركيا الحادي عشر للمدة ٢٨ آب ٢٠٠٧م حتى ١٠ آب ٢٠١٤م. منهل الهام عبدال عقراوي وآخرون، المصدر السابق، ص٤٣٩.

((سيكون فرصة جيدة لإطلاق عملية السلام والعودة إلى طاولة المفاوضات))، منوهاً إلى أن تركيا مستعدة لبذل ما في وسعها وتقديم العون للطرفين، من أجل التوصل إلى اتفاق سلام[٧].

كما أكد غول أن ((الأمن وحده لن يجلب السلام في الشرق الأوسط، وسياسة العنف والارهاب، لن تخدم سوى الأطراف المعادية لعملية السلام))، مطالبا القيادة الفلسطينية، ((ببذل جهود أكبر لتنفيذ برامج الإصلاح، حتى تتمكن من بناء دولة فلسطينية قوية))، وأعرب غول عن ثقته في أن ((الدولة الفلسطينية المقبلة ستكون قوية وقادرة على التقدم نحو السلام))، وأكد أن ((تركيا ترى إن الطريق الوحيد للوصول إلى السلام، هو اتفاق شامل يقوم على أساس التعايش بين دولتي فلسطين و(إسرائيل)، وأن التوصل إلى اتفاق سلام وفقا لقرارات مجلس الامن، والأمم المتحدة هو الحل الأمثل للصراع العربي–الإسرائيلي))، وأكد غول بأن ((تركيا ستكون إلى جانب القيادة والشعب الفلسطيني حتى تحقيق الحلم الفلسطيني بقيام الدولة المستقلة والحكومة التركية ستواصل دعمها لمشاريع التنمية الفلسطينية))[٨].

وأشار رجب طيب أردوغان خلال لقائه المبعوث الأمريكي إلى الشرق الأوسط جورج ميتشل George J. Mitcheil إن التوصل إلى اتفاق سلام غير ممكن من دون اشراك حركة حماس كطرف أساسي في المعادلة[٩].

ولم تعترف تركيا ((بأي اجراءات إسرائيلية سواء في الحرم الإبراهيمي أو المسجد الأقصى))، وأدان أحمد داوود أوغلو Ahmad Dawood Oglu[١٠]،

---

(٧) جريدة المستقبل، بيروت، ٥ كانون الثاني ٢٠٠٥.

(٨) تقرير معلومات، المصدر السابق، ص٣٦–٣٧.

(٩) جريدة الخليج، الشارقة، ٢٧ شباط ٢٠٠٩.

(١٠) أحمد داوود اوغلو: ولد في ٢٦ شباط ١٩٥٩م، انهى دراسة العلوم السياسية والعلاقات الدولية في كلية بوغازتشي عام ١٩٨٤م، ثم أكمل دراسة الماجتسير ومن ثم الدكتوراه في نفس الجامعة، دخل البرلمان التركي كنائب عن قونية،= =شغل عدة مناصب منها سفير ومن ثم رئيس حزب العدالة والتنمية للمدة ٢٠١٤–٢٠١٦م، ثم رئيس وزراء تركيا للمدة ٢٩ آب ٢٠١٤م إلى ٢٢ أيار ٢٠١٦م. عقراوي وآخرون، المصدر السابق، ص٤٤١.

وزير الخارجية التركية هذه التصرفات التي أشار إلى أنها لاتساعد في جهد تحقيق السلام[١١].

وأعرب عبدالله غول –الذي انتخب رئيساً لتركيا– بعد لقائه الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش George W. Bush[١٢] في واشنطن عن اعتقاده بأنه من المهم أن يأخذ بوش علي عاتقه (المبادرة) إلى دفع قيام الدولة الفلسطينية ويدفع بها (بصلابة) وقال: ((كي يكون هناك نجاح، من المهم أن نؤكد منع بناء مستوطنات جديدة... وتأكيد الوحدة الفلسطينية))[١٣].

المبحث الأول: موقف تركيا من فوز حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية عام ٢٠٠٦

جرت الانتخابات الفلسطينية التشريعية في ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٦م، وسط أجواء من الهدوء والنزاهة حسب ما أعلنته لجنة الانتخابات المركزية، وحسب اجماع العديد من المحللين والمراقبين الدوليين[١٤].

وفي هذه الانتخابات فازت حركة حماس (قائمة التغيير والإصلاح) بـ(٧٦) مقعداً من أصل (١٣٢) من مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني، أي ما نسبته (٥٧,٥%) من أعضاء المجلس[١٥].

وعلى الرغم من نزاهة وديمقراطية هذه الانتخابات، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي و(إسرائيل) فرضت عزلة على الحركة، وقطعت المساعدات

---

(١١) جريدة الرأي، الكويت، ٣ آذار ٢٠١٠.

(١٢) جورج دبليو بوش: ولد في ٦ تموز ١٩٤٦م، حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هارفارد عام ١٩٧٥م، أصبح حاكماً لولاية تكساس للمدة ١٩٩٥–٢٠٠٠م، انتخب رئيس للولايات الأمريكية الأمريكية الثالث والأربعون للمدة من ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠١ إلى ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٩م، عن الحزب الجمهوري.
www.ar.wikipedia.org

(١٣) جريدة الحياة، لندن، ١٤ كانون الثاني ٢٠٠٨م؛
B.A.Roberson, The Middle East and Europe: The Power deficit, (London, 2005), P. 77.

(١٤) سمر محمود محمد حسان، الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية (٢٠٠٢–٢٠١٠) رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠١٢، ص٥١.

(١٥) المصدر نفسه، ص٥١–٥٢.

عن الشعب الفلسطيني، وسط اجماع الأطراف الإقليمية والدولية على ضرورة تخلي حركة حماس عن العنف والاعتراف بـ(إسرائيل)[١٦].

لكن الموقف الأبرز جاء من قبل تركيا، فقد نادت تركيا بضرورة احترام خيارات الشعب الفلسطيني، والقبول بحركة حماس بالحكومة، فبعد يوم واحد فقط من اعلان فوز حركة حماس –أي في ٢٧ كانون الثاني ٢٠٠٦م– أعلن أردوغان رئيس وزراء تركيا خلال لقائه مع الرئيس الباكستاني برويز مشرف **Musharraf Peruez**[١٧] عن تقديم مبادرة مشتركة يكون لمنظمة المؤتمر الإسلامي وتركيا دور من أجل التوسط بين الفلسطينيين و(إسرائيل)، كذلك انتقد أردوغان في ٢١ شباط ٢٠٠٦م، العقوبات الاقتصادية التي فرضتها (إسرائيل) وقال: ((إن هذا سيخلق ديمقراطية مقيدة، ويعكس عدم احترام للشعب الفلسطيني))[١٨].

وفي ظل الحصار (الإسرائيلي) والدولي لحركة حماس، قام رئيس المكتب السياسي لحركة حماس (خالد مشعل) بزيارة أنقرة في ١٦ شباط ٢٠٠٦م، إذ التقى مع عبدالله غول –وزير الخارجية التركي آنذاك– وعدد من الموظفين في وزارة الخارجية، إذ عقد الاجتماع في مقر حزب العدالة والتنمية[١٩].

شكلت زيارة خالد مشعل خطوة ايجابية لكسر الحصار الدولي و(الإسرائيلي) على حماس، وأرادت تركيا من خلالها أن توصل العديد من الرسائل لحركة حماس، وكذلك للمجتمع الدولي منها: مطالبة تركيا لحركة حماس بإعلان اعترافها بـ(إسرائيل) و(نبذ العنف) قبل التفاوض معها، وهذا ما أكد عليه رجب طيب أردوغان بقوله ((إن

---

(١٦) جريدة الحياة، لندن، ٢٨ كانون الثاني ٢٠٠٦.

(١٧) برويز مشرف: ولد في ١١ آب ١٩٤٣م في نيودلهي، أصبح رئيس باكستان الثالث عشر للمدة (٢٠ حزيران ٢٠٠١ – ١٨ آب ٢٠٠٨م) وذلك بعد سنتين من قيادته لجيش الانقلاب على رئيس الوزراء آنذاك فواز شريف. www.ar.wikipedia.org

(١٨) محمد نور الدين، تركيا الصبغة والدور، ط١، رياض الريس للنشر، بيروت، ٢٠٠٨، ص٣٠٩.

(١٩) سمر محمود محمد حسان، المصدر السابق، ص٥٢؛ تقرير معلومات، المصدر السابق، ص٤٠؛ جريدة الحياة، لندن، ٢٢ شباط ٢٠٠٦.

سياسة عدم الاعتراف بإسرائيل لن تكون مساعدة بهذه العملية... إن على الأخـــوة في حماس أن يتركوا عاداتهم وتصرفاتهم في الماضي للماضي))، وهذا ما لم تقبله حماس أمـــا على صعيد المجتمع الدولي فقد أرادت تركيا أن ترسل ما معناه أنـــه مـــن الضـــروري التعامل مع حركة حماس التي جاءت بناء على انتخابات ديمقراطية ونزيهة، والتي وصفها أحمد داوود أوغلو ((إن الانتخابات الفلسطينية الوحيدة النزيهة في المنطقة والتي لم تقبل نتائجها))[٢٠]، وعلى الرغم من أن هذه الزيارة لم تسفر عن نتائج بفعل تمســـك كـــل طرف بمواقفه، إلا أنها فتحت قناة تواصل بين تركيا وحركة حماس.

وفي الإطار ذاته، قام الرئيس التركي أحمد نجدت ســـيزر Ahmet Necdet Sezer[٢١] بزيارة إلى الأراضي الفلســـطينية في ٧-٨ حزيـــران ٢٠٠٦م، إذ التقـــى الرئيســـي الفلسطيني محمود عباس[٢٢] وتباحثا في العديد من المسائل الإقليمية[٢٣].

والجدير بالذكر إن تركيا لا تعتبر حركة حماس (إرهابية) هذا مـــا أكـــد عليـــه أردوغان خلال إبلاغه الولايات المتحدة الأمريكية بأن تركيا لا تقبل أن تصنف الحركة على إنها حركة (إرهابية) واعتبرها ((حركة مقاومة تدافع عن أراضـــيها وإن أعضـــائها معتقلون في السجون (الإسرائيلية)، مع أنهم فازوا بانتخابات ديمقراطية وحرمـــوا مـــن حقهم في الحكم))[٢٤].

---

(٢٠) سمر محمود محمد حسان، المصدر السابق، ص٥٣.

(٢١) أحمد نجدت سيزر: ولد عام ١٩٤٠م، تخرج في كلية الحقوق- جامعة أنقرة عام ١٩٦٢م، بدأ سيرته المهنية كقاضي في أنقرة، حصل على شهادة الماجستير في القانون المدني عام ١٩٧٨م، أصبح رئيس القضاة في المحكمة الدستورية منذ عام ١٩٨٨م، انتخب عاشر رئيس للجمهورية التركية للمدة (١٦ أيار ٢٠٠٠- ٢٨ آب ٢٠٠٧م) . زوركر، المصدر السابق، ص٥٢٧.

(٢٢) محمود عباس: ولد في ٢٦ آذار ١٩٣٥م في صفد، حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية عام ١٩٨٢ من الجامعة الروسية لصداقة الشعوب في موسكو، وهو اول من شغل منصب رئيس وزراء في السلطة الوطنية الفلسطينية، إذ تولى المنصب جامعاً معها وزارة الداخلية للمدة ما بين آذار إلى تشرين الأول ٢٠٠٣م، شغل منصب رئيس اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية منذ ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٤م، أصبح رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية منذ ١٥ كانون الثاني ٢٠٠٥م ولحد الآن. www.ar.wikipedia.org

(٢٣) سمر محمود محمد حسان، المصدر السابق، ص٥٣.

(٢٤) المصدر نفسه، ص٥٤.

المبحث الثاني: الدور التركي في أزمة الجندي الإسرائيلي المخطوف جلعاد شاليط

قامت تركيا بتحركات نشطة وعلى كافة المستويات للتوسط بين حركة حماس و(إسرائيل) إثر اختطاف الحركة للجندي (الإسرائيلي) جلعاد شاليط في قطاع غزة بتأريخ ٢٥ حزيران ٢٠٠٦م[٢٥].

تجلت هذه التحركات من خلال زيارة مستشار رئيس الحكومة التركية أحمد داوود أوغلو إلى دمشق حيث التقى مع الرئيس السوري بشار الاسد وخالد مشعل من أجل البحث في صفقة تبادل الأسرى، إضافة إلى أن (إسرائيل) والإدارة الأمريكية طلبتا من تركيا إرسال وفد إلى دمشق للقاء الرئيس السوري، وحمل رسالة للرئيس السوري تتضمن أهمية الدور السوري في اطلاق سراح الجندي (الإسرائيلي)، مما سيكون له أثر ايجابي على الشعب الفلسطيني[٢٦].

المساعي التركية بالوساطة بين حركة حماس و(إسرائيل) جاءت بمبادرة من جانب تركيا، وبدعم وترحيب من كافة الأطراف (حماس وإسرائيل ومصر) لكون تركيا تتمتع بعلاقات جيدة وثقة لدى الجميع، وبالتالي كانت تركيا مبادرة في عرض وساطتها التي دعمتها الأطراف المعنية، إذ عبرت حركة حماس على لسان القيادي مشير المصري عن ذلك بالقول ((إن التحرك التركي سياسي وبأعلى المستويات، فهذا الاهتمام من القيادة التركية تجاه القضية الفلسطينية، يعطي تفاؤلاً بالخير))[٢٧].

وفي أحداث تطورات صفقة تبادل الأسرى، برز الدور التركي بشكل فاعل ومؤثر من خلال تقريب وجهات النظر خاصة أن حماس كانت تصر على اطلاق أسرى من فلسطينيي عام ١٩٤٨م وأسرى القدس لكن (إسرائيل) تصر على استثنائهم، الأمر الذي كانت ترفضه (إسرائيل) ومن أجل حل وسط أعربت تركيا عن استعدادها

---

(٢٥) المصدر نفسه، ص٥٦.

(٢٦) جريدة القدس، القدس، ١٢ شباط ٢٠٠٩.

(٢٧) سمر محمود محمد حسان، المصدر السابق، ص٥٦-٥٧.

لاستقبال الأسرى الفلسطينيين من الداخل والقدس للإقامة على أراضيها، إذ تم فعلاً استقبال (١١) أسير فلسطيني في صفقة الأسرى التي تمت في ١٨ تشرين الأول ٢٠١١م[٢٨].

المبحث الثالث: المساعي التركية في تحقيق المصالحة الفلسطينية

إن المواقف والتصريحات والمساعي التركية التي بذلت من أجل تحقيق المصالحة الفلسطينية، والتي أظهرت دوراً تركيا فاعلاً وبارزاً نابعاً من حرص تركيا على المحافظة على سمعة القضية الفلسطينية، وتنظيم الوضع الداخلي الفلسطيني، والحفاظ على نسيجه الاجتماعي من أجل حماية المشروع الوطني الفلسطيني وتمكين السلطة الفلسطينية من الصمود وانجاح مساعيها في اقامة الدولة الفلسطينية، وذلك بتأكيد رئيس الوزراء التركي أردوغان خلال اتصاله مع رئيس الحكومة الفلسطينية إسماعيل هنية[٢٩]، بالقول: ((نحن في تركيا جاهزون للتحرك من أجل رأب الصدع بينكم وإعادة الوحدة إلى صفوفكم إننا نتألم من رؤية نزيف الدم بين الأخوة الفلسطينيين، وإن هذا الانقسام يضعف مواقفكم، ويضر بمصلحة الشعب الفلسطيني... إن هذا الموقف يضر بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة... إن تحقيق المصالحة الفلسطينية أمر واجب ومسؤولية))[٣٠]، أما الرئيس التركي عبدالله غول فقال: ((إن تركيا تعتبر القضية الفلسطينية والقدس خاصة قضية الشعب التركي، وإنها تشكل هماً كبيراً لهم، وان الانقسام الفلسطيني الحق الضرر الكبير بالشعب الفلسطيني وسمعته))[٣١].

إن الجهود المكثفة التي بذلتها تركيا في المصالحة الفلسطينية منحتها دوراً بارزاً وفاعلاً على المستويين الاقليمي والدولي، وبالاستناد إلى تلك الجهود والمبادرات يمكن

---

(٢٨) المصدر نفسه، ص٥٧.

(٢٩) إسماعيل هنية: ولد في قطاع غزة بتاريخ ٢٩ كانون الثاني ١٩٦٣م، شغل منصب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، كما أصبح رئيس وزراء الحكومة الفلسطينية العاشرة للمدة (٢٩ آذار ٢٠٠٦– ١ حزيران ٢٠١٣م).
www.ar.wikipedia.org

(٣٠) تقرير معلومات، المصدر السابق، ص٤٢؛ سمر محمود محمد حسان، المصدر السابق، ص٥٨.

(٣١) سمر محمود محمد حسان، المصدر السابق، ص٥٩.

القول إن الموقف التركي من المصالحة الفلسطينية يعبر عن تحول ملحوظ في السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية مقارنة بالسياسات التركية قبل عام ٢٠٠٢م، من دور الحياد والتفرج إلى الدور المبادر والفاعل والمؤثر والمستقل برؤيته نظراً لعلاقتها المتوازنة مع جميع الأطراف.

فقد بذلت تركيا ممثلة برئيس الجمهورية عبدالله غول ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، ووزير الخارجية أحمد داوود أوغلو، جهوداً كبيرة ومكثفة على كافة المستويات من أجل إنهاء الانقسام الفلسطيني، ولم تدخر وسيلة إلا وقامت بها لتحقيق المصالحة الفلسطينية وتوحيد الموقف الفلسطيني من أجل الحفاظ على القضية الفلسطينية لقد اتضحت هذه المساعي، من خلال التصريحات والمواقف التي قامت بها تركيا مع أطراف الانقسام الفلسطيني والأطراف العربية، ففي ٤ شباط ٢٠٠٩م زار الرئيس الفلسطيني محمود عباس تركيا من أجل العمل على انهاء الانقسام الفلسطيني، فاقترحت تركيا عليه تشكيل حكومة وحدة وطنية مكونة من التكنوقراط والمستقلين[٣٢].

وفي الإطار ذاته بادرت تركيا إلى اقتراح غير رسمي لعقد اجتماع يضم الأمين العام لجامعة الدول العربية، ورئيس المخابرات المصرية عمر سليمان، وممثلين عن حركتي حماس وفتح، يكون في تركيا أو مصر، وبحضور وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو، وطلبت من رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس أن يبعث ممثلاً لتركيا للاطلاع على موقف السلطة الفلسطينية وحركة فتح من موضوع الحوار، وأبدت تركيا رغبتها في المساهمة بالمساعي التي تبذلها القاهرة لرأب الصدع الفلسطيني[٣٣].

وبالنظر إلى الموقف الفلسطيني من الدور التركي نجد أنه كان موضع ترحيب منذ البداية من قبل القيادة الفلسطينية، هذا ما أكد عليه رئيس كتلة فتح في المجلس التشريعي الفلسطيني عزام الأحمد بالقول: ((نرحب بالجهد والتدخل التركي لإنهاء الانقسام الفلسطيني))، كذلك حركة حماس فقد رحبت بالدور التركي في المصالحة من

([٣٢]) جريدة القدس، القدس، ٦ حزيران ٢٠٠٩.

([٣٣]) سمر محمود محمد حسان، المصدر السابق، ص٥٩-٦٠.

خلال ما أعلنه رئيس الوزراء الفلسطيني المقال إسماعيل هنية من أن ((حركة حماس ترحب بأي جهد عربي واسلامي وهذا لا يعتبر بديلاً للدور المصري بل مكملاً له))[٣٤].

وعندما أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس عن استعداده لزيارة غزة في ١٦ آذار ٢٠١١م من أجل انهاء الانقسام، بعثت تركيا رسالة إلى الرئيس الفلسطيني بوساطة القنصل التركي شارك اوسان Shark Osan تعبر عن تأييدها الكامل للمبادرة التي طرحها الرئيس الفلسطيني، بل أن وزير الخارجية التركي أعلن عن استعداده لمرافقة الرئيس الفلسطيني إلى غزة، فضلاً عن ذلك، قدمت تركيا اقتراحاً من أجل عقد لقاء في استانبول بين الرئيس الفلسطيني ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، يتضمن اجراء انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني، وتأجيل الانتخابات التشريعية والرئاسية، لكن الرئيس الفلسطيني رفض الاقتراح لأن الانتخابات يجب أن تكون شاملة في نظره[٣٥].

إن تلك الجهود التركية جاءت بالتنسيق مع مصر، وتعززت بشكل خاص بعد حدوث التغيرات السياسية في مصر (الثورة المصرية) في ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١م، هذا ما أكد عليه وزير الخارجية التركي بالقول ((إن تركيا ومصر لا تتنافسان في هذا الملف، وإنما تكمل جهود كل منهما الأخرى))، ونتيجة ذلك التقى وزير الخارجية التركي بوزير خارجية مصر نبيل العربي في القاهرة وعرض عليه التعاون من أجل انهاء الانقسام الفلسطيني إذ قال: ((إن المصالحة الفلسطينية أمر مهم والفلسطينيين في حاجة إلى هذه المصالحة، وسنبذل قصارى جهدنا من أجل الوصول إليها))[٣٦].

وتتويجاً لتلك الجهود تم التوقيع بالقاهرة في ٤ أيار ٢٠١١م، على اتفاق المصالحة الفلسطينية بحضور وزير الخارجية التركية الذي وصف اتفاق المصالحة بـــــــــــ (الحدث التأريخي)[٣٧].

([٣٤]) تقرير معلومات، المصدر السابق، ص٤٣-٤٤؛ جريدة الحياة، لندن، ١٧ حزيران ٢٠١٠.

([٣٥]) سمر محمود محمد حسان، المصدر السابق، ص٦١.

([٣٦]) جريدة اليوم السابع، ٩ نيسان ٢٠١١.

([٣٧]) سمر محمود محمد حسان، المصدر السابق، ص٦١.

وبعد توقيع اتفاق المصالحة في القاهرة اتصل أحمد داوود أوغلو بوزير الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون Hillary Clinton[٣٨] وأكد لها على ضرورة عدم اعاقة طريق الاتفاق، كما إن العاصمة التركية أنقرة استضافت لقاءات بين حركتي فتح وحماس بدعوة من مؤسسة (مبادرة ادارة الأزمات) لإيجاد آليات يمكن تطبيقها لتعزيز الحوار الوطني والمصالحة الفلسطينية، من خلال قيام المؤسسة بتقديم التصورات والأفكار والتوصيات التي تساعد أصحاب القرار لاتخاذ قرارات سليمة[٣٩].

المبحث الرابع: تركيا والحرب والحصار (الإسرائيلي) على قطاع غزة

أولاً: الموقف التركي الرسمي من الحرب على غزة

بدأت (إسرائيل) هجومها العسكري على قطاع غزة في ٢٧ كانون الأول ٢٠٠٨م واستمر حتى ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٩م، نتج عن هذا العدوان آلاف الشهداء والجرحى وهدم المنازل، ووفقاً للمركز الفلسطيني لحقوق الانسان فإن (١٤١٩) شخصاً استشهدوا وأصيب نحو (٥٣٠٠) فلسطيني، وتم تدمير (٢١١٤) منزلاً تدميراً كاملاً، لذلك يعتبر العدوان (الإسرائيلي) على غزة الأعنف ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم منذ عام ١٩٦٧م، إذ استخدمت (إسرائيل) شتى أنواع الأسلحة في عدوانها وخاصة القنابل الفسفورية المحرمة دولياً، وخرقت القانون الدولي الانساني بقصفها العشوائي للأماكن المدنية المأهولة بالسكان المدنيين، ولم تستثن مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية كمؤسسة الأونروا ومدارسها ومخازنها[٤٠].

---

(٣٨) هيلاري كلينتون: ولدت في ٢٦ تشرين الأول ١٩٤٧م بمدينة شيكاغو، عملت في مجلس الشيوخ الأمريكي بمدينة نيويورك للمدة (٢٠٠١-٢٠٠٩م)، حصلت على شهادة الدكتوراه في الحقوق عام ١٩٧٣م، وهي زوجة الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون ١٩٩٣-٢٠٠١م، تولت منصب وزير الخارجية الأمريكي السابع والستين للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٢). www.wikipedia.org

(٣٩) سمر محمود محمد حسان، المصدر السابق، ص٦٢.

(٤٠) المصدر نفسه، ص٦٣-٦٤؛ جريدة الخليج، الشارقة، ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٩؛ محمد حمزة حسين ونصير خير الله محمد، الاتحاد الأوربي والقضية الفلسطينية ٢٠٠٥-٢٠١١، مجلة الملوية للدراسات الآثارية والتاريخية، مج(٢) ، ع (١)، س(٢)، كلية الآثار- جامعة سامراء، تموز ٢٠١٥، ص٢١٨-٢١٩.

أظهر الموقف التركي من حرب غزة تحولاً في السياسة التركية بجعلها سياسة مبادرة وفاعلة ومؤثرة، خاصة في ظل تحالفها مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي نجد أن الموقف التركي جاء مغايراً تماماً للموقف الأمريكي، وتميز بموقف مستقل ورؤية واضحة في التعامل مع حرب غزة، هذا ما أكد عليه رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بقوله: ((إن بلاده لن تدير ظهرها لما يحدث لغزة وأطفالها، ولن تبقى صامته ومكتوفة الأيدي على عدم تحقيق العدالة))[٤١].

لم تدخر تركيا جهداً إلا وقامت به من أجل وقف العدوان على قطاع غزة، بل تكاد جهودها تفوق جهود الدول العربية كافة، وهذا ما تمثل في التصريحات القاسية التي صدرت عن المسؤولين الأتراك تجاه العدوان (الإسرائيلي) على غزة، والتي لم تصدر حتى من الدول العربية، واللهجة التي استخدمتها تركيا فاقت كل التوقعات والمقاييس ولم تكن متوقعة عربياً أو دولياً، وتجلى ذلك بقول رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان ((إن العدوان على غزة إهانة لتركيا)) وهنا شعرت تركيا بالإهانة وعدم الاحترام من قبل (إسرائيل)، ولاسيما إن الهجوم (الإسرائيلي) على قطاع غزة جاء بعد أيام من زيارة رئيس الوزراء (الإسرائيلي) ايهود اولمرت **Ehud Olmert**[٤٢] إلى تركيا، ولم يكن هناك أي مؤشرات على نية (إسرائيل) للقيام بالحرب، على العكس تماماً ناقشت مع تركيا دورها الوسيط في المفاوضات مع سوريا[٤٣].

وصفت تركيا العدوان (الإسرائيلي) على قطاع غزة بألفاظ قاسية لم تكن لتصدر حتى عن الدول العربية، بل وكانت مفاجئة للكثيرين، إذ وصف أردوغان

---

(٤١) تقرير معلومات، المصدر السابق، ص٤٤؛ جريدة الوطن، الرياض، ٧ كانون الثاني ٢٠٠٩.

(٤٢) ايهود اولمرت: ولد بتاريخ ٣٠ أيلول ١٩٤٥م في بلدة بنيامينا، حصل على شهادة البكالوريوس علم نفس من الجامعة العبرية بالقدس عام ١٩٦٨م، وفي عام ١٩٧٣م حصل على شهادة البكالوريوس في الحقوق، رأس اولمرت بلدية القدس منذ عم ١٩٩٣م إلى ٢٠٠٣م، كما شغل العديد من المناصب الوزارية الأخرى، تولى رئاسة الحكومة الإسرائيلية بالوكالة للمدة ٤ أيار ٢٠٠٦ حتى ٣١ آذار ٢٠٠٩م بعد اصابة أرئيل شارون بجلطة دماغية عين عام٢٠٠٦م رئيساً لحزب كاديما واستمر حتى عام ٢٠٠٨م. www.ar.wikipedia.org

(٤٣) سمر محمود محمد حسان، المصدر السابق، ص٦٤-٦٥.

العمليات (الإسرائيلية) بأنها ((جريمة ضد الإنسانية)) أما وزير العدل التركي محمد علي شاهين **Mohammad Ali Shaheen** فقال: ((قليل أن توصف ممارسات إسرائيل بالمجازر... إنما إسرائيل هي المحرضة الأولى للإرهاب العالمي))[٤٤].

ولم يقتصر الموقف التركي على التصريحات، بل قامت تركيا بجهود دبلوماسية وخطوات عملية ومكثفة على كافة الأصعدة العربية والإقليمية والدولية، من أجل وقف الحرب على غزة، فقد بادرت تركيا بالقيام بالعديد من اللقاءات والاجتماعات مع الدول العربية حتى أنها حاولت توحيد الموقف العربي المنقسم من أجل العمل على وقف العدوان، وأعلنت مبادرة تركية من أجل وقف اطلاق النار، إذ وافقت حركة حماس على التهدئة في ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٩م بناء على طلب تركيا[٤٥].

فعلى الصعيد العربي، قام رئيس الوزراء التركي بجولات مكثفة في العواصم العربية مثل السعودية ومصر والأردن وسوريا، كما التقى مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس وذلك سعياً من أجل وقف اطلاق النار، ولكن لم تسفر هذه الجهود عن أي نتائج ايجابية، فضلاً عن ذلك نظمت تركيا اجتماعا لمنظمة المؤتمر الإسلامي في المملكة العربية السعودية وانتهى بالدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار[٤٦].

أما دولياً، فقد تجلت الجهود التركية بدعوة رئيس الحكومة التركية المجتمع الدولي لاتخاذ مواقف عملية وعاجلة لوقف العدوان (الإسرائيلي) ومساعدة الشعب الفلسطيني، وعبر عن ذلك بقوله: ((أناشد العالم أجمع، لا تغلقوا أعينكم أمام هذه الوحشية، ولا تكونوا متفرجين على هذه المذبحة لأن من سيظل صامتاً سيصبح طرفاً في هذا العار)) وترجمة لذلك عملت تركيا من أجل اصدار قرار مجلس الأمن رقم (١٨٦٠) والذي دعا إلى وقف اطلاق النار فوراً، اضافة إلى ذلك حملت تركيا مجلس الامن الدولي مسؤولية استمرار الجرائم على قطاع غزة من خلال ما قاله أردوغان ((إن

---

(٤٤) المصدر نفسه، ص٦٥؛ جريدة الشرق الأوسط، لندن، ٢ كانون الثاني، ٢٠٠٩.

(٤٥) تقرير معلومات، المصدر السابق، ص٤٥-٤٦؛ سمر محمود محمد حسان، المصدر السابق، ص٦٦.

(٤٦) جريدة السياسة، الكويت، ٤ كانون الثاني ٢٠٠٩.

على المنظمة الدولية أن تثبت التزامها العملي بالدفاع عن الأمن والسلام)) كذلك دعا إلى سحب عضوية (إسرائيل) من هيئة الأمم المتحدة بسبب تجاهلها المطالب الدولية لوقف الهجوم على غزة[٤٧].

بالإضافة إلى ذلك، قامت تركيا ممثلة برئيس وزرائها بالرد على محاولات بعض وسائل الإعلام العالمية التي تبرر ما تقوم به (إسرائيل) وتنتقد تصريحاته إذ قال: ((إن هذه التعابير ليست أكثر شدة من القنابل الفسفورية وقذائف المدفعية... إن وسائل الإعلام تلك مدعومة من اليهود والمنظمات اليهودية في العالم))[٤٨].

أما على الصعيد الانساني، فقد استقبلت الحكومة التركية الجرحى الفلسطينيين في المستشفيات، وقيام رئيس الوزراء التركي أردوغان بزيارتهم، كذلك قامت زوجة أردوغان في لقاء تضامني مع زوجات الرؤساء العرب بالدعوة إلى جمع التبرعات[٤٩].

وبناء على تلك المواقف، يمكن القول ان الموقف التركي تجاه (إسرائيل) كان واضحاً وحاسماً ولا غبار عليه، تجلى ذلك من خلال عدم استقبال أي مبعوث (إسرائيلي) في تركيا إلا من أجل وقف اطلاق النار، فقد قال وزير الخارجية التركي علي بابا جان لنظيرته (الإسرائيلية) تسيبي ليفني **Tzipi livini**: ((أبوابنا مفتوحة ولكن عليك أن تتحدثي عن شروط وقف النار إذا أردت المجيء إلى تركيا... لا تأتي إلى تركيا كي تظهري أن لديك علاقات جيدة معنا، تعالي إذا أردت الحديث عن شروط وقف النار))[٥٠].

وتعزيزاً لتلك المساعي خاصة في ظل استمرار تصاعد العدوان (الإسرائيلي) على غزة، قامت تركيا بطرح مبادرة مستقلة من أجل وقف اطلاق النار تنص على[٥١]:

١- الدعوة لوقف فوري لإطلاق النار.

---

(٤٧) سمر محمود محمد حسان، المصدر السابق، ص٦٦.

(٤٨) جريدة الدستور، الأردن، ٢٩ كانون الثاني ٢٠٠٩.

(٤٩) سمر محمود محمد حسان، المصدر السابق، ص٦٧.

(٥٠) سمر محمود محمد حسان، المصدر السابق، ص٦٧-٦٨.

(٥١) تقرير معلومات، المصدر السابق، ص٤٥-٤٦.

٢- إنهاء العمليات العسكرية (الإسرائيلية) والأعمال العدائية.
٣- فتح المعابر وإنهاء الحصار ودخول المساعدات.
٤- استعادة التهدئة والعمل على تثبيتها بين حماس و(إسرائيل).
٥- نشر قوات دولية في غزة.

من خلال قراءة بنود المبادرة التركية نجد أن فيها توازن وشمولية في طرح الحلول، خاصة إنها تشمل حلولاً عسكرية وسياسية وانسانية، فيما يتعلق بالحل العسكري، إذ تدعو المبادرة إلى وقف فوري لإطلاق النار، أي وقف الأعمال العسكرية فوراً واستعادة التهدئة، ولتثبيت السلام والأمن تقترح المبادرة نشر قوات حفظ سلام دولية، ولضمان استمراريتها تدعو المبادرة التركية إلى فتح المعابر، وانهاء الحصار، وإدخال المساعدات الإنسانية، كل ذلك من أجل حماية الفلسطينيين وتثبيتهم في غزة.

وفي الوقت الذي لم يرتق فيه الخطاب والتحركات العربية الدبلوماسية إلى مستوى العدوان، فإن الموقف التركي كان أكثر تأثيراً وصدى على مستوى العالم، وكان في مستوى الحدث، تمثل ذلك في توجيه الانتقادات إلى الرئيس (الإسرائيلي) وحتى إلى الحاضرين في القاعة في منتدى دافوس الاقتصادي في سويسرا بتاريخ ٢٩ كانون الثاني ٢٠٠٩م، إذ توجه أردوغان إليهم قائلاً: ((أنا أتذكر الأطفال الذين قتلوا على الشاطئ، وأتذكر قول رئيس وزراء من بلدكم أنهما يشعران بالرضا عن نفسيهما عندما يهاجمان الفلسطينيين بالدبابات... أشعر بالحزن عندما يصفق الناس لما تقوله لأن عدد كبيراً من الناس قد قتلوا، وأعتقد أنه من الخطأ وغير الانساني أن نصفق لعملية أسفرت عن مثل هذه النتائج))، لكن مدير الجلسة لم يترك أردوغان يكمل رده على الرئيس (الإسرائيلي) وقاطعه أكثر من مرة، مما حدا بأردوغان إلى الانسحاب من المؤتمر، وتوجه إلى مدير الجلسة قائلاً: ((شكراً لن أعود إلى دافوس بعد هذا، أنتم لا تتركونني أتكلم وسمحتم للرئيس بيريز بالحديث مرة ٢٥ دقيقة، وتحدثت نصف هذه المدة فحسب))[٥٢].

([٥٢]) سمر محمود محمد حسان، المصدر السابق، ص٦٨؛ تقرير معلومات، المصدر السابق، ص٤٧.

يمكن القول إن أهمية هذا الموقف تأتي من أهمية المؤتمر على المستوى العالمي، وحجم ردود الفعل التي أعقبت ذلك، فمن المعلوم أن مؤتمر دافوس الاقتصادي يعقد على مستوى العالم، ويضم العديد من كبار الشخصيات السياسية والاقتصادية ذات النفوذ في العالم، كذلك يحتوي على العديد من الندوات والمحاضرات في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والطبية وغيرها، هذا فضلاً عن حجم التواجد الإعلامي العالمي المكثف في المؤتمر، وبالتالي أثار موقف أردوغان صدى واسعاً في العالم، وسلط الضوء أكثر على العدوان (الإسرائيلي) على غزة.

ثانياً: الموقف التركي الرسمي من الحصار (الإسرائيلي) على قطاع غزة

ساندت تركيا الحملات الدولية لرفع الحصار عن غزة، إذ كانت معاناة غزة أقرب لتركيا أكثر من قربها للدول العربية، وشكلت أهمية خاصة لدى المسؤولين الأتراك، ولعل ذلك ما يؤكده رئيس الوزراء التركي أردوغان بالقول ((إن قدر تركيا وقدر فلسطين ليسا منفصلين، وإن قدر أنقرة وقدر غزة ليسا منفصلين))[٥٣].

كان الدور التركي بارزاً وفاعلاً في رفع الحصار عن قطاع غزة، سواءً أكان ذلك من خلال التصريحات أو التحركات الدبلوماسية أو المساعدات الإنسانية، وذلك انطلاقاً من رؤية تركيا بأن الحصار والعدوان على غزة لا يستند إلى أي مشروعية قانونية أو اخلاقية أو إنسانية، ويعد انتهاكا لحقوق الانسان، وقد تجلى ذلك بوصف وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو حصار غزة بأنه: ((سجن مفتوح))، أما رئيس الوزراء التركي فقد وصف الحصار بأنه: ((مأساة انسانية... ومن غير المقبول تفهم مثل تلك الممارسات))[٥٤]، ووفقاً لذلك بذلت تركيا مساعي جمة على كافة المستويات الإقليمية والدولية من أجل رفع الحصار عن غزة، الذي شكل أولوية خاصة لدى

([٥٣]) محمد زاهد جول، الدور التركي في كسر الحصار رسمياً وشعبياً، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٠، ص١٢.

([٥٤]) جريدة السفير، بيروت، ٢١ كانون الثاني ٢٠٠٨.

الحكومة التركية تجلى ذلك بتأكيد رئيس الحكومة التركية أردوغان بالقول: ((نعمل مع دول عدة من أجل رفع الحصار، وأن الأمر يمثل لتركيا أولوية))[٥٥].

فقد عملت تركيا على التواصل مع المنظمات والحملات الدولية المنادية برفع الحصار عن قطاع غزة، فالتقى رجب طيب أردوغان بالدكتور عرفات ماضي رئيس الحملة الأوربية لكسر الحصار عن غزة، وممثلين عن منظمات المجتمع المدني الأوربي أكد فيها عرفات على أهمية الدور التركي برفع الحصار قائلاً: ((إن الدور التركي لرفع الحصار عن غزة مهم للغاية خاصة في ظل المواقف الدولية الرسمية غير الفاعلة في قضية انهاء الحصار))[٥٦]، فضلاً عن ذلك طلب وزير الخارجية التركي من وزير الدفاع (الإسرائيلي) أيهود باراك **Ehud Barak**[٥٧] في ٢٩ كانون الثاني ٢٠١٠م السماح لتركيا بإدخال مساعدات انسانية مثل الدواء والغذاء والمباني الجاهزة للذين فقدوا منازلهم، لكن ايهود باراك وعد بدراسة الطلب التركي الذي رفضته (إسرائيل) لاحقاً، مما استدعى رئيس الوزراء التركي أردوغان إلى التعبير عن اسفه لعدم سماح (إسرائيل) بدخول المساعدات[٥٨].

إن إعلان مثل تلك التصريحات، وقيام تركيا بالتحركات النشطة على المستوى الرسمي التركي، تعتبر دفعة معنوية ومادية قوية للشعب الفلسطيني لما تتمتع به تركيا من مكانة إقليمية ودولية.

---

(٥٥) سمر محمود محمد حسان، المصدر السابق، ص٧٠.

(٥٦) عاطف الجولاني، فشل الأهداف السياسية والأمنية للحصار على قطاع غزة، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٠، ص٢٢.

(٥٧) ايهود باراك: ولد في مستوطنة مشمار حاشارون عام ١٩٤٢م، التحق بالجيش الإسرائيلي عام ١٩٥٩م، تدرج في المناصب العسكرية حتى أصبح برتبة لواء عام ١٩٨٣م، عين رئيساً للإستخبارات العسكرية وقائداً للمنطقة الوسطى عام ١٩٨٦م، أصبح وزيراً للداخلية عام ١٩٩٤م ووزيراً للخارجية عام ١٩٩٥م وفاز عام ١٩٩٧م برئاسة حزب العمل، كما أصبح رئيساً للوزراء الإسرائيلية للمدة (١٩٩٩-٢٠٠٠م). هيثم أحمد مزاحم، حزب العمل الإسرائيلي ١٩٦٨-١٩٩٩،دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،ط١،أبو ظبي، ٢٠١٠، ص١١١-١١٣.

(٥٨) تقرير معلومات، المصدر السابق، ص٧٠؛ سمر محمود محمد حسان ، المصدر السابق ، ص٧٠ .

ثالثاً: الموقف الشعبي التركي من العدوان والحصار (الإسرائيلي) على قطاع غزة

شهد الشارع التركي العديد من المظاهرات والاحتجاجات في مختلف أنحاء تركيا وبمشاركة شتى أطياف الشعب التركي، منددة بالعدوان والحصار (الإسرائيلي) علاوةً على ذلك استقال عدد من النواب الأتراك من لجنة الصداقة البرلمانية التركية–(الإسرائيلية)[٥٩].

أما على صعيد مؤسسات المجتمع التركي الأهلية، فقد نشطت حملات جمع التبرعات لقطاع غزة من قبل المنظمات الإنسانية والحقوقية، منسجمة في ذلك مع إعلان أردوغان عن حملته لدعم الشعب الفلسطيني وتوجيهه دعوة للشعب التركي من أجل المساهمة في صندوق أسسته الحكومة التركية لمساعدة قطاع غزة[٦٠]، فضلاً عن ذلك جرت العديد من الفعاليات من أجل مقاطعة المنتجات (الإسرائيلية)، إذ أعلن اتحاد الجمعيات الزراعية التركي عن البدء بتنفيذ قرار حظر استيراد البذور الزراعية من (إسرائيل) ففي بيان صدر عن جمعية الدفاع عن المظلومين، وكذلك بيان آخر صدر عن اتحاد الدفاع عن المستهلكين، يؤكد على أن شراء هذه البضائع يؤدي إلى مزيد من أعمال القتل والإبادة للشعب الفلسطيني، لقد أثنى السفير الفلسطيني في تركيا نبيل معروف على هذا الدعم والتضامن التركي القوي للشعب الفلسطيني بقوله: ((إن الحكومة التركية الحالية والشعب التركي بشكل عام لديه درجة التزام عالية جدا إزاء القضية الفلسطينية، لدرجة قد تصل إلى التزام الأتراك بفلسطين أكثر من الفلسطينيين أنفسهم، فهم يناصرونها كحق، إن الأتراك على صعيد الموقف السياسي بشكل عام عندهم التأييد الواسع والالتزام الكامل بالقضية الفلسطينية، وقد تم ترجمة ذلك في كثير من المواقف))[٦١].

---

(٥٩) سمر محمود محمد حسان، المصدر السابق، ص٧١.

(٦٠) تقرير معلومات، المصدر السابق، ص٤٧.

(٦١) سمر محمود محمد حسان، المصدر السابق، ص٧١.

أما على صعيد ردة فعل الصحافة التركية، فعلى الرغم من أن العديد من الصحف والمحللين الأتراك أشادوا بتصريحات أردوغان، وعدت الصحف التركية موقف أردوغان في مؤتمر دافوس إنه قد أعطى لتركيا احترامها وعبر عن موقف أخلاقي والتزام بالقوانين والمبادئ الدولية، إلا أنه كانت هناك بعض الانتقادات التي وجهت إلى السياسة التي اتبعها رئيس الوزراء[٦٢].

رابعاً: الاعتداء (الإسرائيلي) على أسطول الحرية

أ- تفاصيل الاعتداء

في ٣١ أيار ٢٠١٠م قامت القوات (الإسرائيلي) بالاعتداء على سفينة مرمرة بالتركية في المياه الإقليمية، وقتلت (٩) من المدنيين الأتراك، واعتقلت كل من كان على متن السفينة وتعتبر سفينة مرمرة واحدة من ستة سفن تشكل منها الأسطول، وكانت هذه السفن تحمل على متنها المساعدات الإنسانية، بالإضافة إلى ما يقارب (٧٥٠) من الناشطين الحقوقيين والسياسيين، والعديد من وسائل الإعلام العالمية[٦٣].

اتسم الموقف التركي تجاه الاعتداء (الإسرائيلي) على اسطول الحرية بالتصريحات والانتقادات القاسية، إضافة إلى اتخاذ قرارات حاسمة وواضحة، وذلك من خلال إلغاء الصفقات العسكرية والمطالبة برفع الحصار عن غزة وتشكيل لجنة تحقيق دولية[٦٤].

اتخذت تركيا مجموعة من الاجراءات الصارمة سواءً أكان ذلك على مستوى التصريحات، أو من خلال تحركاتها الدولية في مجلس الأمن، فعلى مستوى الخطاب الرسمي التركي وجهت تركيا على لسان المسؤولين الرسميين انتقادات واسعة ولاذعة (لإسرائيل) حيث توجه أردوغان بكلامه إلى (إسرائيل) بالقول: ((إن ترك الدم يجري لا يليق بالأمة التركية ولا بالشعب التركي... مللنا كذبكم، وأنصحكم ألا تختبروا صبر

([٦٢]) المصدر نفسه، ص٧٢.

([٦٣]) تقرير معلومات، المصدر السابق، ص٥٠.

([٦٤]) جريدة الخليج، الشارقة، ١ حزيران ٢٠١٠؛ سمر محمود محمد حسان، المصدر السابق، ص٧٣.

تركيا، فكما إن صداقتنا قوية، فإن عداوتنا قوية نفس القدر))، ووصف العدوان ((بأنه إرهاب دولة وقرصنة)) أما وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلوا فكان كلامه إلى الولايات المتحدة الأمريكية في إشارة إلى المعايير المزدوجة التي تنتهجها تجاه العالم من جهة و(إسرائيل) من جهة أخرى قائلاً: ((من الناحية النفسية يشبه الهجوم على السفينة التركية هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١م على أمريكا، لذا نتوقع تعاطفاً كاملاً معنا، والأمر هنا لا يتعلق بالإختيار بين تركيا وإسرائيل، بل هو اختيار بين الصحيح والخطأ، بين الشرعي وغير الشرعي))[٦٥].

أما على الصعيد الاجراءات العملية، فقد قامت تركيا بسحب السفير التركي من تل أبيب، واستدعت السفير (الإسرائيلي) في تركيا، وألغت مشاركة (إسرائيل) في ثلاث مناورات عسكرية مشتركة، علاوةً على ذلك أعلنت إنها ستعيد النظر في العديد من الصفقات العسكرية الموقعة بين الطرفين، وقرر مجلس تطبيق الاتفاقات التابعة للصناعات الأمنية التركية تجميد ستة عشر مشروعاً أمنياً تبلغ كلفتها مليارات الدولارات[٦٦].

وعلى الصعيد الدولي، توجهت تركيا إلى مجلس الأمن من أجل اصدار بيان يدين (إسرائيل) ويطالبها بتنفيذ مجموعة من المطالب وهي[٦٧]:

١- إعادة جثث الشهداء والمعتقلين الأتراك والإفراج عن السفن.

٢- المطالبة بتشكيل لجنة تحقيق دولية.

٣- ربط إعادة العلاقات التركية- (الإسرائيلية) إلى سابق عهدها برفع الحصار عن غزة.

٤- تعويض عائلات الشهداء.

٥- تقديم (إسرائيل) اعتذاراً لتركيا.

---

(٦٥) جريدة الشرق الأوسط، لندن، ٣ حزيران ٢٠١٠؛ للمزيد من المعلومات ينظر:
Mehmet Ugur and Nergis Canefe, Turkey and European Integration, London, 2004, P. 33.

(٦٦) سمر محمود محمد حسان، المصدر السابق، ص٧٤.

(٦٧) أحمد أبو هدية، إسرائيل واسطول الحرية، مجلة شؤون الأوسط، ع (١٣٦) بيروت، ٢٠١٠، ص١٧٣.

وتوجهت تلك الجهود بإصدار مجلس الأمن بياناً في ١ حزيران ٢٠١٠م جاء فيه أن المجلس ((يدين الأعمال التي نتجت عن ذلك بخسارة أرواح بشرية لا تقل عن عشرة، وعن سقوط العديد من الجرحى، والبدء بلا تأخير بتحقيق محايد يتمتع بالمصداقية والشفافية، ويتطابق مع المعايير الدولية، ويطالب بالإفراج الفوري عن السفن، وكذلك عن المدنيين الذي تعتقلهم إسرائيل، والسماح للدول المعنية باستعادة جثث الضحايا والمصابين عبر أجهزتها القنصلية))[٦٨].

ب- لجان التحقيق التركية و(الإسرائيلية) والدولة حول الهجوم على اسطول الحرية في أعقاب العدوان (الإسرائيلي) على اسطول الحرية، شكلت ثلاث لجان تحقيق (إسرائيلية) وتركية ودولية، وهي:

١- لجنة التحقيق التركية (لجنة البحث والتدقيق الوطنية) في ١٢ شباط ٢٠١١م صدر تقرير لجنة التحقيق التركية الخاص بأسطول الحرية، وقامت تركيا بتسليمه إلى هيئة الأمم المتحدة وخلص التقرير إلى[٦٩]:

- استخدام (إسرائيل) القوة بشكل مفرط.
- انتهاك القانون الدولي بمهاجمتها السفينة مرمرة وقتلها (٩) أتراك، وإصابة العشرات منهم، وإن خمسة من الشهداء الأتراك أطلقت عليهم النار من مسافة قصيرة.
- طالما إن الحصار البحري المفروض على قطاع غزة غير مشروع، فإن أي عمل ناجم عن تطبيق الحصار هو بكل تأكيد غير مشروع.

٢- لجنة التحقيق (الإسرائيلية) تيركل، صدر تقرير لجنة التحقيق (الإسرائيلية) في ٢٣ كانون الثاني ٢٠١١م والذي يتضمن (٢٤٥) صفحة وخلص التقرير إلى ما يلي[٧٠]:

---

(٦٨) سمر محمود محمد حسان، المصدر السابق، ص٧٤.

(٦٩) جريدة الأخبار، بيروت، ٢ حزيران ٢٠١٠.

(٧٠) جريدة المستقبل، بيروت، ٢٤ كانون الثاني ٢٠١١؛ سمر محمود محمد حسان، المصدر السابق، ص٧٦.

- فرض حصار بحري على قطاع غزة بالنظر إلى الدوافع الأمنية، والجهود التي تبذلها (إسرائيل) للوفاء بالتزاماتها الإنسانية كان قانونياً ومتوافقاً مع القانون الدولي.
- استخدام القوة أثناء الهجوم على سفينة مرمرة التركية كان شرعياً ومتوافقاً مع القانون الدولي.

وصف أردوغان التقرير بأنه لا يتمتع بمصداقية، أما مكتب رئيس الوزراء (الإسرائيلي) بنيامين نتنياهو B. Netanyahu[٧١]، فقد أعتبر التقرير أنه يثبت ((أن لجوء إسرائيل إلى القوة مبرر كخطوة للدفاع عن النفس))[٧٢].

٣- تقرير اللجنة الدولية (مجلس حقوق الانسان الدولي برئاسة صموئيل سلفرستونSamuel Silverston).

٤- رفضت (إسرائيل) بالبداية تشكيل لجنة تحقيق دولية ولكنها بناءً على ضغوطات من الرئيس الأمريكي باراك أوباما Barack Obama[٧٣] تعاونت مع اللجنة، وبعد لقاءات واستجوابات صدر تقرير اللجنة في ٥ تشرين الأول ٢٠١٠م والذي يتضمن (٧٠٠٠) صفحة وأهم ما جاء في التقرير[٧٤]:

أ- إن السفن التي كانت متجهة إلى قطاع غزة كانت محملة بالبضائع والمساعدات الإنسانية.

([٧١]) بنيامين نتنياهو: ولد في تل أبيب بتاريخ ٢١ تشرين الأول ١٩٤٩م، كان ضابطاً في وحدات الكوماندوز الخاصة فيما يعرف بجيش الدفاع الإسرائيلي ١٩٦٧-١٩٧٢م، أصبح مندوباً لإسرائيل في الأمم المتحدة للمدة ١٩٨٤-١٩٨٨، ونائباً لوزير الخارجية ١٩٨٨-١٩٩١، تولى رئاسة حزب الليكود عام ١٩٩٣م، انتخب رئيساً للوزراء للمدة (١٩٩٦-١٩٩٩م). محمد أحمد خلف الجبوري، الموقف العربي من مشاريع حل الصراع العربي- الإسرائيلي ١٩٩١-٢٠٠٠ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب- جامعة الموصل، ٢٠١٢، ص١١١.

([٧٢]) سمر محمود محمد حسان، المصدر السابق، ص٧٦.

([٧٣]) باراك أوباما: ولد في ٤ آب ١٩٦١م، تخرج في كلية كولومبيا بجامعة كولومبيا، وكلية الحقوق بجامعة هارفارد، عمل بالتدريس في كلية الحقوق بجامعة شيكاغو للمدة ١٩٩٢-٢٠٠٤م، حصل على جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٩م نظير جهوده في تقوية الدبلوماسية الدولية والتعاون بين الشعوب، أصبح الرئيس الرابع والأربعون للولايات المتحدة الأمريكية للمدة ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٩ حتى ٢٠ كانون الثاني ٢٠١٧م.www.ar.wikipedia.org

([٧٤]) سمر محمود محمد حسان، المصدر السابق، ص٧٦.

ب- كان على متن السفن ناشطون حقوقيون وركاب من مختلف الديانات والثقافات، وبرلمانيون، ولم يكن هناك أي سلاح يحملونه ولم تكن لهم نية بأية نوايا عدوانية تجاه (إسرائيل).

ت- أكد التقرير على أن دوافع المشاركين بأسطول الحرية هي محاولة كسر الحصار، ولاسيما إن الحصار (الإسرائيلي) على غزة شديد وقاس، وهناك نقص شديد في المواد الضرورية للحياة، بالإضافة إلى ارتفاع البطالة، وتدمير الآلاف البيوت والمنشآت والمستشفيات.

ث- يؤكد التقرير على أن سفن الاسطول تحركت إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط دون التنسيق مع (إسرائيل) والتي تعتبر أمن هذه السواحل من اختصاصها.

ج- يؤكد التقرير أنه ورغم مهاجمة (إسرائيل) للسفن بالمياه الدولية، إلا أن هناك مخاوف أمنية لـ(إسرائيل) من أن يكون هناك ناشطون على متن السفينة، تلقوا تدريبات في افغانستان والعراق وإيران، ومخاوف من وجود صواريخ.

ح- يدين التقرير بشكل واضح (إسرائيل) لاستخدامها القوة المفرطة، وكان بإمكان القوات (الإسرائيلية) أن تسيطر على السفينة بشكل سلمي مثلما سيطرت على السفينة الايرلندية راشيل كوري.

خ- يشير التقرير إلى قيام بعض الركاب بضرب الكوماندوس (الإسرائيلي) لكن استخدام الذخيرة الحية لا مبرر له.

د- يؤكد التقرير ضرورة مراعاة المخاوف الأمنية لدى (إسرائيل) من خلال تهريب الأسلحة والصواريخ عن طريق البحر.

والجدير بالذكر أن التقرير الدولي ينسجم مع التقرير التركي وخاصة باتفاقهما على استخدام القوة المفرطة، وإن الحصار على غزة شديد، وإنه لم يكن على متن السفينة أية أسلحة[٧٥].

([٧٥]) سمر محمود محمد حسان، المصدر السابق، ص٧٧.

إن ربط تركيا لعودة العلاقات مع (إسرائيل) برفع الحصار عن غزة، يدل على أن قضية رفع الحصار تتبوأ موقعاً بارزاً في السياسة التركية الشرق أوسطية، إضافة إلى إنها تعبر عن حقيقة الموقف التركي الإنساني والسياسي من حصار غزة.

الخاتمة

استفاد سياسيوا حزب العدالة والتنمية من التعاطف الشعبي الرافض للاعتداءات (الإسرائيلية) بحق الشعب الفلسطيني، وهو ما دفع الساسة الأتراك لاتخاذ مواقف ناقدة للسياسات (الإسرائيلية) وسط ترحاب المجتمع العربي والإسلامي.

لقد ساعدت حالة الفراغ التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط، وغياب الدول العربية الكبرى كلاعب أساسي في القضية الفلسطينية، تركيا لأن تلعب دوراً نشطاً في مجريات الأحداث في المنطقة، وتأكيد ذاتها كقوة اقليمية لا يمكن تجاوزها، فكان لها دورها في عملية التسوية السلمية، كما كان لها حضورها على الساحة الداخلية الفلسطينية خصوصاً محاولاتها لإنهاء حالة الانقسام الفلسطيني، والدعوة لإعطاء الفرصة لحركة حماس للإندماج ضمن المجتمع الدولي كجهة حاكمة بقوة الديمقراطية.

استطاعت الحكومة التركية من دعوة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية بضرورة العمل على وضع آليات من أجل تعزيز الدور السياسي والاقتصادي التركي في فلسطين، نظراً لما تمتلكه من رؤى وتصورات مستقلة، وأهداف تنسجم مع أولويات الإصلاح والتنمية الفلسطينية، مما ينعكس ايجاباً على تمكين وتعزيز صمود الفلسطينيين في أرضهم استناداً الى المؤهلات الجغرافية، والإستراتيجية، والسياسية، والاقتصادية، والتاريخية التي تتمتع بها تركيا .

مرت العلاقات الثنائية (التركية– الاسرائيلية) بعدة منعطفات وأزمات، مثل حادثة منتدى دافوس **Davos Forum** الشهيرة في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩م، وأزمة إهانة السفير التركي في تل أبيب في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠م، حتى وصلت الذروة بالاعتداء الإسرائيلي على سفينة مرمرة والتي انخفضت بعدها العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين على إثرها إلى أدنى مستوياتها واستمرت كذلك حتى الآن.

الملخص

يهدف البحث إلى دراسة التطور التاريخي للدور التركي إزاء القضية الفلسطينية للمدة (٢٠٠٦-٢٠١١م) وهي المدة التي شهدت الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦م، انتهاءً بالتقرير التركي الخاص بالاعتداء (الإسرائيلي) على أُسطول الحرية.

كما تم دراسة السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية، بالإضافة إلى المساعدات التركية ودورها في بناء الدولة الفلسطينية، مع معالجة أبرز المشاكل الفلسطينية الداخلية ومحاولة تقريب وجهات النظر من أجل ذلك.

لقد طرأ تحول كبير على السياسة التركية في تعاملها مع دول الشرق الأوسط، خاصة تجاه القضية الفلسطينية، بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا تجلى ذلك من خلال المواقف والتصريحات والمبادرات الدبلوماسية والاجراءات العملية التي قامت بها تركيا من أجل دعم السلطة الوطنية الفلسطينية.

ولم تكتف تركيا بتوظيف الأدوات السياسية، بل وظفت أدوات اقتصادية لتعزيز دورها المتمثل بتحقيق الأمن والاستقرار، والقائمة على أساس تعدد الأبعاد في علاقاتها مع المحيط الإقليمي والدولي، وبالتالي شكل الدور السياسي التركي في فلسطين عاملاً لتعزيز وتمكين الفلسطينيين بأرضهم، ونيل لحقوقهم في المحافل الإقليمية والدولية من خلال مساعدتهم سياسياً واقتصادياً، وبالتالي أعطت ضخامة الأحداث وكثافتها في فلسطين الدور التركي مكانة بارزة اقليمياً ودولياً لما تشكله قضية فلسطين من بوابة السلم والحرب في منطقة الشرق الأوسط.

Abstract

This research aims to study the historical development for the Turkish role opposite to the Palestinian Issue for the period (2006-2011). The period which the legislative elections were held in (2006) ending with the private Turkish report of (Israeli) aggression on the Freedom fleet.

Turkish policy is also studied opposite to the Palestinian Issue, in addition to the Turkish assistance and their role in building the Palestinian State. With the treatment of the most prominent interior Palestinian problems and try to bring the view points closer for that purpose.

Turkish Policy has witnessed a great shift towards middle east Countries, especially towards Palestinian Issue after the development and justice Party Ceases Power in Turkey. This is clear through out the attitudes, declarations, and diplomatic (initiatives) in addition to Practical operations of Turkey to Support National Palestinian Authority.

Turkey does not use Political tools only, but it has used economical tools to enhance its role to establish Security and stability. This is based on Variety of dimensions of relationship with regional and international Countries. Thus, this forms the Political role of Turkey towards Palestine to enhance and enable Palestinians to Keep their lands and observe their rights in regional and international Congregations. These activities help Palestinians Politically and economically. So that, The great events and their sequences in Palestinian give the Turkish role a great regional and international attitudes, that because Palestinian Issue is a Peace and war gate in the middle east.